

## الحركة الوطنية الأنجلنسيا، الحركات الاجتماعية في غرب القرن العشرين

\* المصطفى بوعزيز

### في جذور المسألة

1 - العاخر لمصدر للتساؤل، إذا كانت الطبيعة المزدوجة للتاريخ كمجموع وقائع الماضي من جهة والمعرفة الخاصة باستكشاف تلك الوقائع وإعادة تركيبها في خطاب يحمل حتما بصمات عصره، مادة اختلاف ونزاع بين الباحثين في العلوم الاجتماعية، فقد يكاد المؤرخون في الزمن الحاضر، لا يختلفون حول تعريف التاريخ: "كعلم رصد التغيير في الزمن الماضي" (Annales 1990).<sup>1</sup> هذا "الزمن الحاضر" مفهوم جديد، ارتبط تأسيسه بتطور الاسطغرافيا، بالبناء التدريجي للتحقيب كآلية للسرد التاريخي، أو كمفهوم لتمثل الزمن الماضي، فظل مثله مثل هذه المفاهيم، محاطا بلبس يستلزم معالجة خاصة، لتوضيح مجالات استعماله. فالحديث، والمعاصر والحاضر كلها مصطلحات تحيل على حقبة تاريخية محددة بهذا القدر أو ذاك من الدقة حسب المدارس التاريخية، كما تحيل داخل كل حقبة على شيء آخر له ما يميزه هذا الشيء الآخر هو الذي يسائل المؤرخ، ويدفعه للتدقيق والتوضيح. فإن كان الحديث بمفهوم الجديد مختلف عن "الحقبة الحديثة"، والمعاصر بمفهوم المعاصرة (Contemporanéité) يتميز عن "الحقبة المعاصرة". فإن الفصل بين الحاضر كزمن، والحاضر كحقبة زمنية تغطي بالضرورة الماضي القريب، لازال محاطا باضطراب. لقد حاول بعض المؤرخين الذين اهتموا "بالزمن التاريخي"<sup>2</sup> توطئ "الزمن الحاضر" ما بين الماضي والمستقبل. مقولة قد تبدو بديهية، إلا أن التوطئ في واقع الأمر صعبا للغاية، فأين ينتهي الماضي وأين يبدأ المستقبل ؟ إذا أخذنا حياة الإنسان كوحدة قياس، فحياة إنسان ما، وقبل مماته، تجمع في نفس الآن بين ما هو ماضي وما هو مستقبل. هكذا اعتمدت المدرسة الوضعية

<sup>1</sup> - Revue *Annales* économies sociétés civilisation André BURGUIERE, « De la compréhension en histoire » 45<sup>e</sup> année N° 1, Jan / Fév 1990, pp 123 - 136.

<sup>2</sup> - LE GOFF, Jacques : Histoire et mémoire. Ed Gallimard, Paris 1988, pp 31-58.  
ARIES, Philippe : Le Temps de l'histoire éd du Rocher, Cannes 1954.

في التاريخ (Seignobos)<sup>3</sup> كمسافة نقدية، البعد الزمني، فأوقفت مجال الماضي على بعد خمسين أو ثلاثين سنة من تاريخ "كتابة المؤرخ للتاريخ"، وبرزت ذلك مرة بوضوح الرؤيا نظرا للبعد الضروري، ومرة بتوفر المادة المصدرة الرسمية والعمومية، أي فترات وضع الدول لأرشفاتها رهن إشارة الباحثين. ومن البديهي أن التبريرين لا يصمدان أمام النقد المنهجي. فالقرب، عكس البعد، قد يكون أفضل لمراقبة علمية، كما أن قوانين الدول في مجال الوثائق قد تقلص أو تمدد المسافات الزمنية لفتح أرشفاتها جزئيا أو كليا. قد يبدو هذا الحديث بديها إلا أن الأمر معقد في العمق، إذ يتعلق ببنية الزمن. فالتطور الوضعية تمثلته كخط مستقيم، لذلك تصورت الماضي - الحاضر - المستقبل، كنقطيع عمودي صارم في خط أفقي، وبذلك لم تتر لديها مسألة الحدود أية إشكالية. أما التمثلات الدائرية أو الحلزونية للزمن، فقد عالجت موضوع الفصل عبر مقولات إيدلوجية توظف كلها مقولة الحتمية مصحوبة بمفهوم العودة والجدلية<sup>4</sup>. إلا أن المفاهيم الأنترولوجية الخاصة بهذه الإشكالية، قابلة بأن تسند مقاربة منيرة لمسألة الفصل هذه. هكذا استعرت من الأنترولوجيا الزوج (التجارب المعاشة/الانتظارات المستبطنة)<sup>5</sup>، من جهة، ما تم، ومن جهة أخرى، ما هو منتظر (متوخى)، وما بينهما يستقر الزمن الحاضر.

معظم الأدبيات التي تنتجها وتروجها مختلف الأنجلنسيات المغربية راهنا مليئة، لدرجة الإسهال، بمصطلحين غامضين في حملتهما وتعريفهما، وهما: "الحداثة" و"المجتمع المدني". هكذا تشهد الساحة الإعلامية والثقافية مواجهات، بعضها ساخن، بين المنتسبين لما يسمى "المجتمع المدني" وبعض المنخرطين في إطارات مجتمعية أخرى كالأحزاب السياسية أو النقابات أو جمعيات فنية. بينما تتسارع كل الأطراف لتملك الحداثة "كخطاب وتحميل المصطلح المضامين التي تتسجم مع التوجهات الإيدلوجية للطرف المروج. حتى الأطراف التي كانت في العقود السابقة، تعز بطابعها المحافظ كالدولة المغربية أو التيارات الإسلامية، والتي كانت تواجه الخطاب الحداثي باسم الأصالة تارة واتهامه بالأفكار المستوردة تارة أخرى، باتت تجتهد في التوفيق بين توجهاتها وبعض مظهرات الحداثة<sup>6</sup>. هذا الإجماع المثير جزء من هذا "الزمن الحاضر" يسائل المؤرخ حين يحاول هذا الأخير الإحاطة به وإدراك طبيعته، هل يؤشر على معطى بنيوي يتكرر بروزه من حقبة لأخرى؟ أم هو تجلي لشيء جديد يؤسس لظرفية جديدة؟ فعمل المؤرخ، كما هو متعارف عليه في الحقل العلمي، هو مساعلة التغيير في التاريخ، ولهذا الغرض لا يجب إهمال "ما يتكرر فعليا في المعاش اليومي يوما بعد يوم، سنة بعد سنة، أو من جيل لآخر. فلا يمكن تحديد ما هو فعليا جديد، إلا على قاعدة هذه البنيات المتكررة، (العادية anodines)، المتوارية، أو على

<sup>3</sup> - CARBONEL. Charles Olivier : L'historiographie éd. P.U.F, Que sais je ? Paris, 1981.

<sup>4</sup> - BERTRAND. Michelle: Le Marxisme et l'histoire éd Sociales, Paris 1979, pp197-205.

- HARTOG. François : Régimes d'historicité. éd du Seuil, Paris, 2003, pp 116 - 119.

<sup>5</sup> - KOSELLECK. Reinhart : Le Futur Passé, éd de l'EHESS, Paris 2000, pp 9-12.

<sup>6</sup> - خطاب وندوات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نشر وزارة الاتصال، الرباط 2002.

الأقل التي تصعب الإحاطة بها. فالجدة نفسها، تساهم في التجربة غير المؤركة لكل جيل، بحكم انحباسه في المشاكل الخاصة المطروح عليه حلها. المهم هو مسألة المدى الطويل، والمدى المتوسط، حول ما يتكرر فيهما، وما يخلق إمكانية لانطلاق فعل فريد. إذا لم يطرح هذا السؤال، فسيظل تمثل ومعرفة تاريخ الأنيان، والبنيات الدستورية، والعادات، والاقتصاد، والفن، بعيد المنال<sup>7</sup>.

فماذا يعني هذا الحضور الكثيف لمصطلح "حادثة" في الأدبيات المغربية الراهنة؟ وهل تعكس الدلالات المختلفة التي يروجها واقعا ثقافيا أو اجتماعيا ما؟ وهل تلتقي الحمولات المختلفة لهذا المصطلح، مع ما يمكن نعتة بالدلالة الكونية له؟

قد يبدو من الإسقاط المقارنة بين مطلع القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين في المغرب من ناحية التساؤلات الكبرى، التي كانت تعتمر الانتلجنسيات الفاعلة سواء في هامش أو مركز الحقل السياسي، خصوصا إذا كانت الفرضية المحركة للتساؤل تميل إلى استخراج أوجه تشابه، إلا أن المتواري لا يرى بالعين المجردة. لذلك حاولت مسألة الفعل السياسي والثقافي للانتلجنسيات المغربية طوال القرن العشرين، مركزا تساؤلاتي حول تمثيلها للحادثة وتموقعها اتجاهها.

إذا كانت الحادثة كمصطلح تؤثت معظم الخطابات في نهاية القرن العشرين بالمغرب، بغض النظر عن الموقف منها، فإنها كانت شبه غائبة في أدبيات بداية القرن، إلا أن المضامين التي كانت تحيل عليها، كانت مَرَوَّجَة عبر مصطلحات أخرى منها: الإصلاح، التجديد والتحديث. وإن كان موقف الانتلجنسيات في بداية أو نهاية القرن، يختلف نسبيا اتجاه مسائل مثل العلم العصري، التقنية، نظم الحكم، فإن تمثل الزمن الحاضر ظل نفسه. فالشعور بمرارة التخلف عن العصر والدونية أمام الآخر الذي يجسده الغرب (المستعمر سابقا، والمعولم حاليا)، التساؤل حول الموقف، الأسلم من ثقافته والتعامل معه، ظلا العنصرين الأساسيين الناظرين لنظرة الانتلجنسيات لعصرها، وبالتالي لعيشها زمنها الحاضر ولفعلها فيه هذا ثابت قد تخفيه المتغيرات الظرفية، التي قد تكون من حجم التحفظ الكبير من التقنية (بداية القرن) والإقبال المتسارع على التكنولوجيا (نهاية القرن).

لضبط المتكرر ولحصر الجديد في ممارسات وسلوكات الانتلجنسيات المغربية خلال القرن العشرين، سأضطر إلى محاولة توضيح الحمولات المختلفة لمفهوم حادثة، الذي يخترق هذه الأعمال. المصطلح وليد الثقافة الغربية، والأوروبية منها على وجه التحديد. وإن كان مرتبطا بضرورة عقلنة الفعل الإنساني في غرب أوروبا، والتي استغرقت ما يقارب الأربعة قرن<sup>8</sup>، فلا زال تعريفه محاطا بغموض لسبق به لدرجة عدم دخوله المعاجم الفرنسية إلا سنوات 1823 (Le Robert).

<sup>7</sup> - KOSELLECK, R : Le Futur Passé, op cit. p15.

<sup>8</sup> - أنظر العرض المعنون: "الإسلام والديمقراطية" المجلد الثالث من هذا العمل.

هكذا تجنب بعض الباحثين<sup>9</sup> رفع هذا المصطلح إلى مستوى مفهوم نظرا لالتباس الملازم له من جراء تداخل القديم والجديد، واستحالة الفصل الصارم بينهما<sup>10</sup>. لو سائرت هذا المنحى، لكان علي ترك هذا المصطلح جانبا، لأن استعماله لن يساعد في رصد التغيير الحاصل في الزمن الماضي، وهو القرن العشرين بالنسبة لهذا العمل. إلا أن التاريخ الثقافي الغربي نفسه، وتأسيسا على واقع الحداثة، وما أثاره وبثيره من جدل، وما صاحبه من انخراط أو مقاومة، قد أفرز فكرا عميقا ساهم في رفع اللبس، وتأسيس المفهوم كقاعدة لبلورة تصورات قد تساعد في رصد الثابت والمتغير المرتبط بالحداثة كسيرة وكثقافة. استحضرت بقدر غير يسير في هذه القراءات، العطاءات النظرية لباحثين فرنسيين مرموقين الأول فيلسوف وهو هونري لوفيفر عبر كتابه "مدخل للحداثة"<sup>11</sup>، والثاني مؤرخ وهو جاك لوكوف الذي دقق الموضوع في مؤلفه القيم "الذاكرة والتاريخ"<sup>12</sup>.

يميز لوفيفر بين مصطلحي التحديث والحداثة (Modernisme/ Modernité) وبالرغم من ارتباطهما الوثيق، فكلاهما يغطي واقعا مختلفا. فالتحديث حسب المفكر الفرنسي "هو وعي الذات الحاصل لدى الحقب والأجيال المتتالية، يتجسد التحديث إذا في ظواهر وعي، في صور وفي إسقاطات الذات، في حماسات تتكون من كثير من الأوهام وقليل من التبصر. التحديث واقع سيولوجي وإيدلوجي، نكتشفه بادعاءاته ومشاريعه الضخمة في الصحافة، ونستحضره مركبا في المعارض [الفنية]"<sup>13</sup>. بينما الحداثة، يقول لوفيفر: "تأمل ينطلق، خطاطة لنقد ونقد ذاتي متفاوتة العمق، محاولة للمعرفة. نحيط بها في سلسلة من النصوص والوثائق، تحمل [كلها] بصمات حقها ومع ذلك تتجاوز الانجذاب للموضة والحماس للجديد. تختلف الحداثة عن التحديث، كما يختلف مفهوم في طور التأسيس داخل المجتمع، عن الظواهر الاجتماعية، وكما يختلف التأمل عن الوقائع"<sup>14</sup>.

بناء على هذا التوضيح يمكن القول، بدون مغامرة كبيرة، أن التحديث، الذي كان مثار جدال حاد، في بداية القرن العشرين بالمغرب، لم يعد موضوع نزاع بين الأنتلجنسيات خلال نهاية القرن، وبالتالي فالحضور الملفت للنظر لمصطلحات حداثة، تحديث، تجديد، يعكس واقعا سيولوجيا لفئات مجتمعية، متباينة من الناحية السوسيومهنية، لكنها موحدة من حيث شعورها من جهة بقلق كبير اتجاه مستقبل عيشها، ومن جهة أخرى طامحة إلى حياة أفضل وإلى نمط عيش آخر. وبالرغم من اختلاف حمولاتها الإيدلوجية، فقد تلتقي في حركة مطلوبة من أجل تحسين قوتها الشرائية، أو الفزوح نحو الهجرة للغرب سواء في إطار هجرة "الأدمغة" أو الرساميل، أو المغامرة عبر قوارب الموت. يتجلى هذا الواقع

<sup>9</sup> - BAUDRILLAR, J : La modernité, in « Encyclopédia Universalis » vol 11, p 141.

<sup>10</sup> - idem

<sup>11</sup> - LE FEBVRE, Henri: Introduction à la modernité. Ed de Minuit, Paris 1962, pp 9-14.

<sup>12</sup> - LE GOFF, J : Histoire et mémoire. Op cit.

<sup>13</sup> - LE FEBVRE, H : Introduction... op cit, p 10.

<sup>14</sup> - idem

السبيلولوجي أيضا في السعي نحو تملك المنتجات التكنولوجية المختلفة، واستيطان مقومات مجتمع الاستهلاك مهما كانت مداخل الأسر<sup>15</sup>. هذا هو الجديد. فقيم "الفنعة" وعدم التبذير، وقبول التفاوت الطبقي، وعدم الإقبال على "دار الفكر"، نبذ نمط العيش "الرومي" ... الخ. لم تعد قائمة، فالطموح إلى نمط عيش حديث هو السائد وسط الأسر، ولو أخذ شكلا مخضرمًا.

تساعلت بطبيعة الحال، خلال هذا المسح للقرن العشرين، حول هذا الانتقال، وأسبابه المحتملة، وتوطين سيرورته في "الزمن المغربي".

مقابل هذا الجديد هناك ثابت، متوارى، تؤثر عليه بعض التجليات أشرت لبعضها سابقا، كالشعور بالتخلف عن العصر والدونية أمام الآخر، وخصوصا التردد في التأمل في هذه الظواهر العميقة التي تعمل في مختلف البنى المجتمعية وتحدث هذا التغيير في المعاش اليومي. وقائع جديدة وارتباط عام في إدراكها والتأمل فيها، هذا هو الثابت بين بداية ونهاية القرن العشرين. متى حصل هذا الارتباك؟ وبما أن تمثل الآخر ومقارنته بالذات، يوجد في جوهر هذا التأمل، فهل الارتباك وليد عصر النهضة الأوربية، أم عصر الأنوار، أم الثورة الصناعية والحركة الاستعمارية؟

فإن كان هذا الارتباك، هو اضطراب أمام الحمولة الثقافية للحدث، فأين يتجلى في ثقافة<sup>16</sup> الأنثجنسيات المستنبطة للتحديث؟

إن المواجهات "الساخنة" التي شهدتها بدايات الألفية الثالثة بالمغرب، عبر قضايا مجتمعية مثل وضع المرأة، ووظيفة نظام التربية والتكوين، ومكانة الإبداع الفني (سينما، موسيقى، شعر...)،<sup>17</sup> تظهر من جهة تيه الحدثين، أو الذين يتمثلون أنفسهم كذلك، ومن جهة أخرى تنامي وترعرع أشكال مختلفة من توجهات هوياتية، دفع التطرف بعضها إلى ممارسة الإرهاب في أبشع صوره، أي قتل الأبرياء. هكذا يكون "الزمن الحاضر" مصدرا لتساؤلاتنا المركزية.

## 2 - الواقع الحالي نتاج سيرورة تاريخية.

"الأنثجنسيات الحدثية" وصف يكتنز من الالتباس ما يثير أكثر من تساؤل، لأنه بالضبط يستقر في هذا الفضاء الحدودي الذي نعتاه "بالزمن الحاضر" فالعبارة المركبة انتظار مستبطن من لدن جزء من الأنثجنسيا المغربية الحالية، فهو تطور محتمل في المستقبل، وفي نفس الآن متوخى في الحاضر، ولكونه كذلك فهو يؤثر على وضعية فعل، أي على نشاط إنساني في الزمن الحاضر. من هذه الزاوية، كيف يمكن تصنيفه؟ هل هو جديد يميز نهاية القرن العشرين أو الحالة التي يجسدها تكررت في

<sup>15</sup> - تبرز ذلك بوضوح الإحصائيات الرسمية (انظر منشورات المندوبية السامية للتخطيط).

<sup>16</sup> - Revue « Pluriel » recherches, Ed l'harmattan, N° 1, Paris 1993, pp 37 - 45 pour le concept de culture.

<sup>17</sup> - الرجوع إلى الأحداث الساخنة التي عكستها وسائل الإعلام المختلفة سواء تلك المتعلقة بمنع بعض الصحف، أو التظاهرات حول برنامج إجماع المرأة في التتمبة" أو "منع" بعض الفنانين الأجانب من طرف إسلاميين، أو التصريحات المختلفة حول المهرجانات الموسيقية والثقافية... الخ.

الزمن الماضي، وبالتالي يصبح السؤال الوجيه هو لماذا يتكرر هذا الانتظار في التاريخ المغربي المعاصر، ولماذا لا يتحول إلى تجربة معاشة؟

تضمنت هذه الأعمال بعض عناصر الإجابة، إلا أن الضرورة المنهجية تفرض توضيح حمولة بعض المصطلحات المركزية ومنها "انتلجنسيا". فضلت هذا المصطلح عن غريمه الشائع "نخبة"، لأنجب الطابع الحصري لكلمة نخبة، والإحالة الضمنية على المتقنين. فانتلجنسيا، ذات الأصل الروسي مفهوم أوسع، لا يحيل على المعرفة العالمية حصراً، بل على قيادة فعل إنساني جماعي، فالطابع الأساسي الذي يتأسس حوله هو الريادة وليس المعرفة، التي قد تكون من مكوناته. كان بإمكانني استعارة المصطلح التراثي "خاصة"، إلا أن الارتباط الوثيق لهذا المفهوم بمفهوم "المخزن" والدور المركزي لهذا الأخير في بلورة "الخاصة" يعيد الطابع الحصري الذي أسعى للإفلات منه، فانتلجنسيا تفيد كل رياديي الفعل الإنساني في مختلف الحقول (ثقافية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية...) فاعلين في المركز أو في الهامش، تابعين للسلطة القائمة أو مستقلين عنها (أنظر لكليرك، سسيولوجيا المتقنين ص 41 - 43).

أعود بعد هذا التوضيح لأسأل عن من يمثل نفسه، في المغرب الحاضر، كانتلجنسيا حدثية؟ إذا كانت الساحة الإعلامية مرآة عاكسة لما يشهده المجتمع من مخاض، ولو كانت مرآة مشوهة، فإن مجموعة من المقابلات تطفو على السطح. نذكر منها:

(الأحداث المغربية = العصر)، (لوجورنال = ليبراسيون)، (رسالة الأمة = العلم)، العمل الديمقراطي = المستقل (النهج الديمقراطي = التجديد)، (تال كيل = لوبنيون) تذكر كل هذه المقابلات بمواجهات ظرفية ساخنة تبادل خلالها الأطراف تهماً مختلفة، وروجت عبرها تمثلات للذات وللآخر استعملت كثيراً نعوتاً من قبل: المحافظون، الرجعيون، الظلاميون، الفاشيون، الشوفينيون، المخزنيون) وسلسلة أخرى: الملحدون، الهامشيون، المتغربون، المنبطحون، الاستقصائيون المهرولون، الانقلابيون، العلمانيون، الفوضويون... الخ.

لم تبرز في خضم هذه المواجهات "تهمة" الحداثيون! بالرغم من أن نقيضها روج كثيراً إلى جانب بعض النعوت المثبتة أعلاه. هكذا استعملت بعض الأطراف عبارة "أعداء الحداثة"، وسارعت التوجهات المتهمة إلى رفع الاتهام والتصريح "بحداثتها" التي لا تتناقض مع أصالتها! في سياق هذا الجدل ترعرعت مجموعة من الكتابات والمناظرات<sup>18</sup> حول مواضيع مثل: الإسلام والحداثة، الإسلام والديمقراطية، الفكر افسلامي والحداثة...

<sup>18</sup> - نذكر على سبيل المثال لا الحصر، برنامج "مناظرات" الذي كانت تقدمه القناة الثانية ... وكتب كل من سعيد بنسعيد الطوي (الإسلام والديمقراطية، منشورات ربيع، الرباط 2002) وعبد السلام الحيمر (النخبة المغربية وإشكالية التحديث، منشورات الملتقى 2001)

وكان، ولا زال الهدف منها هو التصريح بأن الحداثة لا تتناقض مع مقومات الهوية العربية الإسلامية والأمازيغية في بعض الكتابات، إلا أن المضمون المروج يتلاءم أكثر مع مفهوم التحديث كما حدده لوفيفر. لذلك يبقى السؤال قائما حول تحديد هذا الجزء من الأنتلجنسيا المغربية الذي يحمل الحداثة كإنتظار مستقبلي.

ذهبت معظم الكتابات التي اهتمت بالمغرب المستقل إلى تصنيف القوى الاجتماعية المتصارعة إلى فريقين فريق محافظ محوره الملكية المغربية، وفريق حداثي يلتزم حول الحركة الوطنية، وقد اعتمدت في كتاباتي السابقة<sup>19</sup> هذه القراءة. أما اليوم وبعد أن اقتحمت الحقلين السياسي والثقافي قوتان جديدتان هما: الحركة الإسلامية والحركة الأمازيغية، فإن التصنيف لم يعد بالأمر الهين. فسيادة الخطاب الهوياتي، دفعت كل التعبيرات الثقافية والسياسية إلى الانغلاق، بينما التفتحت الظاهري في هذا الخطاب أو ذاك، لا يعدو دفاعا عن توقع يصعب تبريره في زمن "العولمة" اللهم تحت يافطة "حق الاختلاف".

لتنليل هذه الصعوبة اعتمدت أسلوب العزل والحذف لتقليص دائرة البحث. فالحركة الإسلامية، أي مجموع التيارات الفكرية والسياسية التي اقتحمت بقوة الساحتين الإعلامية والسياسية تستند على حركة اجتماعية متجذرة في فئات اجتماعية مختلفة، وحاملة لمشروع مجتمعي هوياتي محافظ، وبذلك يبقى حديث بعض أقطابها<sup>20</sup> عن الحداثة مجرد تسويق إعلامي لمشروع محافظ واضح المعالم. أما الفئات المرتبطة عضويا بالدولة، في إطار مختلف شبكات الزبونية التي تشكل العمود الفقري لنظام "المخزن الجديد"، فتصريحات أقطابها حول الحداثة، كنهج واختيار، سواء تعلق الأمر بمن يتحمل المسؤولية في دواليب الدولة أو من هو خارجها، مجرد خطاب يتناقض في الواقع مع قيم الحداثة، إذ يمارس القائلين به: الامتياز عوض تساوي الفرص، الإفلات من المحاسبة عوض تساوي المواطنين أمام القانون، استغلال النفوذ بدل خدمة الصالح العام، تدعيم التحكم عوض الديمقراطية ... الخ. فالمشروع المجتمعي لهذه الفئات، يتمحور حول ترسيخ نظام تقليدي في مضمونه، عصري في شكله. فمنطوق الخطاب له وظيفة تواصلية.

بعد هذا الحصر الأولي، يبقى توجهان آخران هما:

- التوجه الوطني الديمقراطي المنحدر من الحركة الوطنية المغربية بكل حساساتها.
- التوجه الأمازيغي وليد العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

كلا التوجهين نتاج صيرورة تاريخية جعلته يتفاعل بعمق مع الحداثة كثقافة وكنظام عيش. لقد تشكلت الحركة الوطنية المغربية في قلب النظام الاستعماري، وكحركة اجتماعية ضد الدونية والتسخير احتكت

<sup>19</sup> - BOUAZIZ. M. Aux origines de la Koutla démocratique, éd Faculté des lettres AIN-CHOCK- Casa 1997.

<sup>20</sup> - عبد الإله بنكيران وسعد الدين المشائي، في تصريحاتهما المختلفة، خصوصا في برنامج "مناظرات" ولقاءات "منتدى المواطن".

بالمجتمع الأوروبي، واستطاع بعض أقطابها استيعاب المنظومة الثقافية الغربية، واستبطان بعض قيمها، لذلك لن يجانب الصواب من غامر بالقول بأن نزعات حداثة عرفت النور وسط الحركة الوطنية المغربية، طبعاً يبقى السؤال حول نشأتها وعمق تأثيرها ومدة حياتها وطبيعة متوجها ... معالجة ذلك كانت إحدى أهداف هذه الأعمال.

أما الحركة الأمازيغية فقد تعرضت خلال العقود السبعة الأولى من القرن العشرين "لاضطهاد" ثقافي وسياسي جعلها تتوقع في بعض الحلقات الجامعية، أو تستدرج من طرف الملكية لبلقنة الحقل السياسي المغربي. يرجع سبب وضعها هذا إلى "السياسة البربرية" للحماية الفرنسية في المغرب، والتي كانت تهدف إلى تقسيم المغاربة إلى "عرب" مسلمين وإلى "برابرة" لا يعيشون إلا وفق أعرافهم "غير الإسلامية". لقد سجل التاريخ المعاصر المغربي الرد الوطني القوي على هذه السياسية<sup>21</sup> في سياق ذلك، اعتبر الوطنيون، أن كل نزعة تدعو لإعطاء الأمازيغية كثافة وكلفة المكانة التي تستحق في مغرب الاستقلال، نزعة متواطئة ضمناً، مع الاستعمار الجديد. بحكم هذا التوجه الذي ساد لعقود وسط مختلف الانتلجنسيات، أصيبت الحركة الأمازيغية "بعاهة" ولادة جعلتها لحد اليوم في "وضع أقلية" يغذي الشعور بالغبين والظلم. هكذا وبعد تجاوز الجدل العنيف بين العروبيين والأمازيغيين<sup>22</sup> وجدت الحركة الأمازيغية نفسها في سياق منطق هوياتي قد يخنقها من جديد إن لم تكسره بمناطق المواطنة المتضامنة في إطار التعدد والاختلاف ... هذا التوجه المحتمل، تحت ضغط ثقل الإرث التاريخي، يجعل الحركة الأمازيغية إحدى الروافد الممكنة للحدثة المغربية.

نخلص، إثر هذا الجرد - التصنيف، إلى أن "الانتلجنسيات الحداثية" المغربية الحالية، منحرفة تاريخياً من الحركة الوطنية المغربية، ومن الحركة الأمازيغية ... وهذا لا يعني أن الحركتين منفصلتين، ولا أن كل المنتسبين إليهما حداثيون، بالمفهوم الذي حدد في مستهل هذا النص.

### 3 - الحاضر، مصدر فرضيات علمية:

بعد أن تمت الإحاطة العامة بواقع الانتلجنسيات المغربية في الزمن الحاضر، حاولت أن أقارب تاريخ الانتلجنسيات الحداثية في القرن العشرين عبر صياغة خطاب تاريخي. الخطاب، لسان ولغة وبالتالي تركيب وقراءة، ومهما حاول المؤرخ كتابة تاريخ دينامي يقترب قدر الإمكان من نشأة الوقائع وتتبع تطورها من المنتظر/ الممكن إلى المجسد في تجربة عينية، فإن الخطاب المجسد في لغة منطوقة لا يشمل الواقع التاريخي كله ولا يطابقه، إلا أنه لا مناص من اللغة لوضع اليد على هذا الذي ينفلت من الانحباس في خطاب. فكما قال كوزيليك: "التاريخ يتمتع عن أن يُحط في سياق تسلسل زمني وحيد

<sup>21</sup> - BOUAZIZ, M. Aux origines ... op cit. pp 48-51.

<sup>22</sup> نذكر هنا بالمواجهات بين علال الأزر ومحمد بوكوس من جهة وبين الباحث الليبي خشمي المغربي شفيق.



الجانب<sup>23</sup>. هكذا سيكون الخيط الرابط لخطابنا هو رصد الثابت، الذي يتكرر وتمفصله مع الجديد، الناشئ ظرفيا. في هذا السياق وتأسيسا على تحرياتها، واستلهاما من الحاضر، يمكن الادلاء بفرضية تخص الأنتلجنسيات الحداثية، ومفادها أن التجارب العينية المرصودة في تاريخ المغرب المعاصر تظهر استبطان هذه الأنتلجنسيات لعناصر التحديث عبر صيرورة عميقة تفككت خلالها بنى المجتمع من جراء الضغط والفعل الغربي، كما تظهر من جهة أخرى أن محاولات الانتقال من المنظومة الثقافية المحافظة إلى منظومة حداثية مغربية، ظلت في مستوى الانتظارات، التي تتبخر بعد حين، وقد يكون هذا الحين حقبة كاملة.

المهم في هذا الطرح، هو أن هذه الحالة ليست فريدة، بل حالة مكرورة بالرغم من تنوع الظرفيات خلال القرن. لذلك يصبح السؤال الوجيه، كما سلف القول، هو مسالة هذه الحالة نفسها.

لقد سبق لدراسات متنوعة في مجال العلوم الاجتماعية أن قاربت، من زوايا محددة ومحصورة زمنيا هذه الإشكالية. وعبرت عنها عبر تساؤلات من هذا النوع:

"لماذا فشل الإصلاح في القرن التاسع عشر؟"<sup>24</sup>، "لماذا انطفأ حزب الشورى والاستقلال؟"<sup>25</sup>، "لماذا توزعت الحركة الاتحادية؟"<sup>26</sup> "لماذا تفوقعت الحركة الماركسية اللينينية؟"<sup>27</sup>... الخ.

كانت رغبتني في هذه الأعمال أن أعالج هذا المعطى المتكرر، وأكاد أقول البنيوي، في إطار المدى المتوسط، خارج الزمن القصير ومنطقه السببي. هكذا أعيد صياغة الفرضية، وأغامر بالطرح التالي:

"التملك الملتبس للخطاب الحداثي، عبر الانتقائية الفكرية، وعدم المطابقة، بين الفعل الثقافي للداثيين، مع الحركات الاجتماعية المطالبة بالتغيير، كانا قاعدة إعادة إنتاج الثقافة السياسية المحافظة ومنظومة قيمها". على قاعدة زوايا المسالة التي ذكرت بها، تقترح هذه الأعمال في شكل فرضيات حصيلة، بعض الخلاصات المؤقتة وورشين مفتوحين للبحث التاريخي...

وسأركز عليهما في ختام هذه المداخلة: الأول يتعلق بتشكيل الحقل السياسي المغربي في القرن العشرين، والثاني بالحركات الاجتماعية ومقترح لنمذجتها.

<sup>23</sup> - KOSELLECK, R : Le Futur Passé... op cit, p16.

<sup>24</sup>-LAROUÏ, Abdellah : Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain 1830 - 1912. éd françois Maspéro, Paris 1976.

<sup>25</sup> - أنظر رسالة الأستاذ محمد معروف الدقالي (دكتوراه سلك ثالث).

<sup>26</sup> - عثمان أشقر: الحركة الاتحادية، أو مسار فكرة تقديمة (1959 - 1999) منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2001.

<sup>27</sup> عبد الغادر الشاوي: اليسار في المغرب (1970 - 1974) تجربة الحلم والغبار. منشورات على الأكل، الدار البيضاء، 1992.

تشكل الحقل السياسي المغربي في القرن العشرين

الظرفية: 1912-1872

الرهان: الإصلاح في ظل الاستعمار وفي ظل المحافظة

القوى الفاعلة في المركز: القوى المحافظة - القوى الاستعمارية

قوى الهامش: النزعات الحداثية

ملاحظات: العزيزيون - الحفيظيون

الظرفية: 1912-1944

الرهان: الإصلاح في ظل الحماية

القوى الفاعلة في المركز: الحركة الوطنية - الحماية الفرنسية

قوى هامش: الملكية المغربية والنزعات المحافظة

ملاحظات: صدمة وتوقع وانزواء الأنثيجنسيا المحافظة

الظرفية: 1944-1955

الرهان: المطالبة والنضال من أجل الاستقلال

القوى الفاعلة في المركز: الملكية والحركة الوطنية والمقاومة - الحماية الفرنسية

قوى الهامش: النزعات الحداثية - الدستورية السلمية

ملاحظات: غربة حزب الشورى والاستقلال والحزب الشيوعي بالرغم من وجاهة مقترحاتهما

الظرفية: 1855-1965

الرهان: بناء الدولة الوطنية

القوى الفاعلة في المركز: الملكية المغربية - الحركة الوطنية الديمقراطية

قوى الهامش: الشبيبة المتعلمة - الحركة النقابية

ملاحظات: الوطنية الملكية - الوطنية الديمقراطية

الظرفية: 1965-1978

الرهان: إلغاء حالة الاستثناء

القوى الفاعلة في المركز: الملكية المغربية - التوجه الديمقراطي

قوى الهامش: الشبيبة المتعلمة - الحركات الاجتماعية

ملاحظات: الشبيبة المتعلمة - مركزية في الأحداث وهامشية في الحقل السياسي

## الظرفية: 1975 - 1977

الرهان: إرساء قواعد دولة الحق والقانون

القوى الفاعلة في المركز: الملكية المغربية - التوجه الديمقراطي

قوى الهامش: اليسار الجذري / الحركات الإسلامية

ملاحظات: بداية انتقال الحركات الإسلامية من الحقل الثقافي إلى الحقل السياسي

الاندماج السلبي في الدولة

الصورة العامة: تؤثر على نزوع نحو التجديد في الممارسة السياسية وميول نحو المحافظة في

المرجعية الثقافية.

فالقُدرة على ابتكار أشكال نضالية جديدة: للمطالبة بالاستقلال، للتفكير في الدستور، للمشاركة

في الحكومة، لممارسة الكفاح المسلح، للتفاوض حول الاستقلال، يقابلها التباس اتجاه تحديث المرجعية

الثقافية. فبالرغم من توسع الفضاء المدني في بعض الظرفيات فالغلبة تعود غالب الأمر للمقدس الذي

يوسع فضاءاته باستمرار.

هكذا لا تتفع مفاهيم الرادكالية والاعتدال في إدراك تشكل ودينامية الحقل السياسي المغربي

ويبدو أن تحليل سلوك القطيعة وتوطينه في مجال الممارسة أو المرجعية الثقافية، خصوصا خلال

ظرفيات الأزمة التي تتأجج فيها النزاعات وسط الأنتلجنسيا الحداثية والتي تقضي إلى تشرذمها وضعف

فعلها في الحقل السياسي ... هو الكفيل بالإحاطة بمحاولات الانتقال وبحجم نقل الثوابت.

Je terminerai cet exposé des résultats des travaux de recherche par quelques rappels en langue française, en hommage au professeur René Gallissot qui a accompagné et suivi l'élaboration de ces textes durant presque deux décennies, et aussi pour assumer mon bilinguisme, c'est une donnée de la culture marocaine, elle n'altère en rien l'identité dans son acception historique, et elle n'occulte point le débat scientifique.

Au terme de cette intervention introductive, et après avoir étayé l'usage qui a été le mien des concepts d'histoire du présent, de la modernité, de l'intelligentsia, j'ai signalé que mon activité de recherche débouche sur deux chantiers qui vont certainement occuper le reste de mes jours. Il s'agit pour le premier de la genèse du champ politique marocain au XIXème siècle, pensée à travers une articulation entre diachronie, et synchronie, et appréhendée par l'emboîtement de cinq conjonctures historiques, délimitées par des changements profonds, pour ne pas dire des ruptures. La notion de genèse permet d'appréhension des mécanismes qui permettent le passage d'une conjoncture à une autre, par le biais de la configuration du champ politique dans chacune d'elle. A terme, une comparaison permettrait de dégager le poids des résistances, l'importance des innovations, et peut être la valeur scientifique de la démarche et ses limites méthodologiques.

Si XXème siècle est pris au sens du calendrier (1900- 1999) il est manifeste qu'au niveau du temps politique (1912) constitue une rupture, (1956) une rupture réelle dans l'imaginaire politique marocain, discutable dans la réalité des structures de l'Etat. D'autres dates matérialisent des changements d'inégales importances (1900, 1912, 1926, 1934, 1944, 1953, 1956, 1965, 1975, 1981, 1997).

Ainsi une périodisation de ce siècle d'histoire politique marocaine, peut se présenter sous forme de segments emboîtés et juxtaposés d'où émergent cinq conjonctures ponctuées par des variations, parfois d'importance, mais n'engendrant pas de changements substantiels au niveau des acteurs et surtout de leurs interactions.

On peut avancer, dans une première classification, la distribution suivante :

I Avant le protectorat : 1872-1900-1912

II Avant le manifeste : 1912- 1944

III Avant l'indépendance : 1944 – 1955

IV Avant le consensus sur le Sahara : 1955- 1975

V Avant l'alternance « consensuelle » : 1975 – 1997

La logique de cette distribution découle de la localisation des différentes recompositions du champ politique, soit par la disparition de certains acteurs et l'émergence d'autres, soit par des changements fondamentaux au niveau des relations au sein du champs, du fait soit du changement de positionnement (centre – marge) (classement / déclassement) ou de modification de position (opposition – pouvoir).

L'emploi dans cette distribution du terme Avant renvoie à cette dynamique particulière « d'avancer à reculons » où les principaux agents du champ subissent avec amertume les mutations profondes de la société.

Il s'agit pour le second chantier d'une approche du champ social par les mouvements sociaux pris dans leur acception socio historique comme une réponse à « une situation de subordination, discrimination, marginalisation, ségrégation (...) Ils relèvent d'un rapport d'inégalité et non pas spécifiquement d'une essence de classe (...) ils correspondent à une détermination inégalitaire de longue durée (Gallissot, l'homme et la société/1990/4,p89).

La construction d'une lecture sur la moyenne durée des mouvements sociaux au Maroc de 1872 à 1990, qui fait dégager des traits communs tels : la brièveté de la contestation la faiblesse de l'organisation, le débordement et la violence qui s'en suit, la forte présence de la jeunesse, place les points de césure en 1944, où l'imbrication organique entre champ social et politique est totale avec hégémonie du politique , et en 1984 où une troisième fracture inaugure le long processus de désengagement entre les deux champs.

La lenteur et les hésitations des intelligentsias quant au choix de la modernité, expliquent d'une part la pléthore du tissu associatif, le malaise du syndicalisme, et la dispersion de l'action sociale... et par conséquent dans un fond de culture politique, où Le comportement du martyr fonde la popularité des agents, les mouvements islamistes s'enracinent, engrangent les colères accumulées, investissent les espaces de contestation ... et favorisent la reproduction de tous les conservatismes.

Le concept de « l'intégration négative de l'Etat » que j'ai en à R. Gallissot, permet de rendre intelligible les fermetures possibles du champ politique.

---

\* أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - عين الشق - الدار البيضاء